الجزء الأول

منظور ورؤى المؤسسات الدولية

ترجمة: د. سعيد الربيعى

الفصل الأول

النظرية الاشتراكية العلمية والاقتصاد الرأسمالى:
الجامعات فى عصر العولمة*

قد يستغرب القارئ من اختيار هذا العنوان، وماذا أعنى به؟ إن هذا العنوان هو عبارة وجدتها فى كتاب بيكا هايمانن Pekka Himanen بعنوان أخلاق القراصنة.

الأسلوب المتطرف فى فلسفة الأعمال

The Hacker Ethic: A Radical Approuch to the Philosphy of Business

وتقول العبارة المذكورة «الرأسمالية الحالية مبنية على الاشتراكية العلمية». وهذه طريقة أنيقة لوصف الحالة التى تكون عليها الحياة الأكاديمية دائما، والتى تتسم بالضغط فى العمل، وهى تبدو أكثر حدة فى عالم اليوم؛ خصوصا عند النظر إلى المعرفة كونها حقًا عامًا، وفى المقابل الآخر على اعتبارها ملكية خاصة.

وهذا يثير تساول آخر، وهو: كيف تنظر المنظمات الدولية للقضايا المتعلقة بالتعليم العالى؟ وهل نحن فى هذه الحالة منقادون وخاضعون لأعراف السوق ومعطيات عالم الأعمال، أم أننا نعمل من أجل التنمية المستدامة التى تعتبر التعليم العالى حقًا عالميًا للجميع؟

لا أود الاجابة بشكل مباشر عن هذا التساؤل؛ لأنه يحمل بين ثناياه مفاهيم متضادة، وقد يقود إلى إعطاء إجابات مصطنعة وغير واقعية. ولكن عوضًا عن ذلك، سيتم التصرف حسب الأسس التى وضعتها اليونسكو للتعليم بصفة عامة وللتعليم العالى بصفة خاصة.

* تأليف جون دانيال John Daniel.

إنه من غير المناسب أن تضع منظمة اليونسكو نفسها فى موقع المعارض لعولمة التعليم لأن المؤتمر الأول الذى دعَى إلى تأسيسها، بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، هو دعوة للعولمة، وعلى الرغم من أن هذا المصطلح لم يظهر فى عام ١٩٤٥م ، إلا أن ذلك واضح فى وثائق المنظمة عندما تأسيسها، ويمكن استيضاح ذلك فى النص الآتى:

«إن الانتشار الواسع للثقافة، وتعليم البشرية من أجل العدالة والحرية والسلام للشعوب هى أمور لا ينبغى التغاضى عنها لتحقيق الكرامة للإنسان، ومهمة يتوجب على جميع الشعوب العمل على الالتزام بها وإنجازها، من خلال التعاون والعمل المشترك».

«ولهذه الأسباب، فإن الدول الأعضاء فى هذه المنظمة، تؤمن بالمساواة والتعليم للجميع، وتبادل المعارف والمعلومات، ولذا فقد اتفقت والتزمت برفع وتطوير وسائل الاتصال بين شعوبها، وتعزيز التواصل بينهم من أجل التفاهم المشترك، ومعرفة كل منهم بحياة الآخر ومعارفه وثقافته».

ويمكن استنباط ثلاثة أفكار من نص اليونسكو: الأولى عدم التحفظ فى نقل الحقائق، والثانية: الحرية فى تبادل الأفكار والمعلومات، والثالثة: تعزيز وسائل الاتصال بين الشعوب. وهذه الأفكار الثلاث تفند بجلاء رؤية للعولمة الفكرية التى أصبح صداها يتردد خلال ثمانية عقود من لغز الحياة الأكاديمية، ونمط التفكير الأكاديمى، والحرية الأكاديمية.

وأقصد **باللغز الأكاديمى** academic dogma، وببساطة أن المعرفة مهمة، وهى لغز dogma لأنك لا تستطيع إثباتها، ولكن كثيرين يعتقدون أنها مبدأ أساسى عند البشر.

ويقصد بنمط التفكير الأكاديمى academic mode of thinking أنه تفكير مبنى على وجود سبب، وفرضيات، ويعمل على التحرى والبحث عن الدليل، وباختصار هى الطريقة العلمية للوصول للحقيقة.

أما الحرية الأكاديمية academic freedom ـ وبالرجوع إلى النص الختامى لمؤتمر

عقدته اليونسكو فى عام ١٩٥٠ ـ أقصد «الحق فى نشر المعرفة من أجل المعرفة، والبحث عنها أينما وجدت، بغض النظر عن اختلاف وجهات النظر، وبعيداً عن التدخل السياسى».

ونتساءل: هل هذه القيم تحت التهديد اليوم؟ وهل لنا أن نضع القيود؛ للدفاع عن الرؤية الفكرية العالمية التى وصفتها اليونسكو؟ فى أحد منشورات اليونسكو لعام ٢٠٠١م وعنوانه: السياسة والربح: علماء فى خطر Politics and Profits: Scholars at Risk وهو كتاب يركز على المصاعب التى يواجهها الأكاديميون فى بعض الدول التى تصادر فيها الحرية الأكاديمية، وحرية الحديث، وتقمع فيها أى معارضة لاتتماشى مع توجهات السلطة الحاكمة.

وكانت أغلب المقالات التى وردت، فى نشرة اليونسكو المذكورة آنفا، تركز على المخاطر التى تجنيها الشركات الكبيرة نظير إسهامها فى تمويل بعض الأعمال فى الجامعات؛ إذ إن هذا التمويل يكون مبطنا ببعض الشروط والقيود الصعبة تتعلق بنشر نتائج البحوث أو بالأنشطة البحثية، التى تقدمها الأقسام، التى تحصل على تمويل من هذه الشركات. وفى مثل هذه الحالات تقع إدارة الجامعات والأكاديميين تحت ضغوط الشركات الممولة التى تغلب عليها المصالح التجارية. ولكن الجامعات لا تجد ملاذا آخر مع تقلص التمويل الحكومى لها، وحاجتها للدعم المالى سوى اللجوء للقطاع الخاص للمساهمة فى تمويل البحوث لإيجاد مصادر أخرى للدخل.

وأعتقد أن حجب نشر نتائج البحوث هى سياسة قصيرة المدى، وخاصة للمؤسسات والشركات، التى تطمح فى الاستفادة من التقدم العلمى، وفى هذا السياق، يقول إلبرت آينشتين Albert Einshtien: «إن تقييد الحرية الأكاديمية يعمل على منع نشر المعرفة بين الناس، وهى بذلك تؤدى إلى حجب الحقيقة عن المواطنين، وتحرمهم من المشاركة فى الإدلاء بآرائهم وأحكامهم» (اليونسكو، ٢٠٠١، ص ٢٠). ويضيف آرنولد تيونبى Arnold Toynbee: «إن الناس نادراً ما يميلون إلى النقد الذاتى، وتصحيح الذات، وإقبال الناس على نقد وتصحيح الذات مؤشر على الرشد والقوة الروحية التى تزرع الأمل للمستقبل». وباختصار، تعتبر القيود حجر عثرة

بالمفهوم التجارى، وهـى كذلك بالنسبة للجامعات، بل إنها تكون حـاجزاً أمام التقدم البشرى.

العولمة وتمويل الجامعات

يبـدو أنه لا يوجد ارتبـاط منطقى بين الفكرة السـائدة فى أن المعرفـة هى من أجل إسعاد البـشرية وحق للجميع، وتمويل الدولة للجامـعات؛ إذ إن هذه الفكرة - كانت سائدة ومـتداولة من الـسابق وقبـل أن تكون الجامعـات معـتمـدة على تمويل الدولة، ولاتوجـد إشكاليـة إذا أقـبلت الدولة على تمـويل الجـامعـات؛ لأن هذه الجـامـعـات وضعت لتحقـيق أهداف وغايات نبيلة للشعوب. ولكن التـساؤل المطروح هنا يتعلق بمقدار أو نسبة ما تقدمه الدولة من تمويل للجامعات.

وتشير نتائج البحوث المتعلقـة بالفائدة من التعليم العالى إلى أن العائد على الفرد الحاصل على التعـليم العالى أكبر من العائد على المجـتمع بصفة عـامة، ولذا فإن من المنطق أن يسـاهم الأفراد فى تكلفـة التعـليم العالى، لما له من مـردود معنوى ومـادى لهم. ويعارض البعض هذا التوجـيه كونه يحرم مجموعة من الفـقراء وغير القادرين على الحصـول على فرص للتـعليم العالى، وتوضح بعض الـدراسات أن الدول التى تقدم الـتعليم العـالى دون رسوم، تكون نسـبة الملتـحقين من الأسـر المحتاجـة قليلة؛ مقارنة بنسـبتهم فى الدول التى تفرض رسومًـا دراسية، ولكنها تقـدم برنامجا للمنح والقروض للطلاب المحتاجين.

ويجب هنا ألا نـخلط بين التـعلـيم العـالى والتـعليم الأسـاسى؛ إذ إن التـعليم الأساسى وفى كل مراحله، ووفقًا لسـياسة اليونسكو والبنك الدولى، ينبغى أن يكون مجانيا؛ حيث إن العـائد الاجتماعى والثقافى والاقتصـادى من التعليم الأساسى مهم جدًا للمـجتـمع. ولذا فإن أحـد أهداف الحملة الدوليـة التى تقودها اليونـسكو حول التعليم للجميع، يقول: «التأكيـد، وبحلول عام ٢٠١٥، أن جميع الأطفال وخصوصًا البنات، والأطفـال المعوزين، والمنـتمين إلى الأقليـات يحصـلون على فرص التـعليم ويتمكنون مـن المواصلة فيه مـجانيًا، وبجـودة عالية، كـما يتوجب أن يكـون التعليم الابتدائى إلزاميًا» (اليونسكو، ٢٠٠٠، ص ٨).

ولتوضيح دور الدولة فى مراحل التعليم المختلفة، فإن كتاب صدر مؤخراً للمؤلفة إليسون وولف Alison Wolf والذى عنوانه: «هل يعنينا التعليم؟ أساطير عن التعليم والنمو الاقتصادى» Does Education Matter? Myths about Education and Economic Growth يقدم صورة جلية وتفاصيل جيدة عن هذا الموضوع، ومن ضمن أفكار الكاتبة الواردة فى هذا الكتاب أنه من الخطأ التركيز فقط على دور الجامعات فى التنمية الاقتصادية، إذ إن هناك دوراً مهمّا وحيويّا آخر، يجب على الدول ألا تغفله، وهو دور الجامعات الريادى فى الحياة الفكرية والثقافية والاجتماعية، وما يعكسه ذلك على حياة الأفراد والمجتمع والدولة والعالم بصفة عامة.

وعلى الجامعات فى عصر العولمة أن تسعى إلى ترسيخ التفاهم الدولى، والتواصل بين الشعوب، ومواجهة الداعين إلى صراع الحضارات، والتوترات السياسة الناجمة عن هذه الصراعات، إضافة إلى مهمتها فى تقليص الحدة الناتجة عن توجهات ما بعد الحداثة، والعمل على تقريب وجهات النظر من خلال توجيه الأنظار إلى القيم الكونية العامة للبشرية، وحقوق الإنسان.

واليونسكو، بصفتها إحدى مؤسسات الأمم المتحدة، ترتكز على الإعلان العالمى لحقوق الإنسان The Universal Declaration of Human Rights، وهى بذلك ينبغى أن تكون بمنأى عن الدعوات الجديدة التى تقول بصراع الحضارات واختلاف الثقافات، بل عليها توضيح أهمية احترام الثقافات والتواصل بينها من خلال الأدوات التى تعمل فى اطارها هذه المنظمة الدولية، وإحدى هذه الأدوات كراسى اليونسكو، والتى وصل عددها الآن إلى ٥٠٠ كرسى موزعة على مائة دولة، إضافة إلى البرامج والفعاليات الأخرى التى تديرها اليونسكو.

التعليم العابر للحدود وقضايا الجودة

يعتبر التعليم العابر للقارات إحدى الظواهر التى توسعت فى عصر العولمة. والحقيقة أن انتقال الطلاب والعلماء والأكاديميين لا يعتبر حديثًا، ونستذكر هنا العالم الهولندى إراسموس Erasmus فى القرن السادس عشر، والذى كان يشعر ويعتبر

نفسه وكأنه فى دولته طالما أنه فى جامعة أوروبية، وقبل ذلك عندما طرد الطلاب الإنجليز فى القرون الوسطى من جامعة برلين لأسباب سلوكية، مما استدعى التفكير فى إنشاء جامعة إكسفورد فى بريطانيا.

واليوم، أصبح الطلاب والبرامج متنقلة، وعلى سبيل المثال: يوجد (٣٠,٠٠٠) طالب خارجى مسجل فى الجامعة البريطانية المفتوحة، وغيرها الآن عديد فى الجامعات المماثلة.

ويبدو أن اليونسكو مهتمة بالتعليم العابر للحدود لثلاثة أسباب: الأول يتعلق بتشجيع الدول والجامعات على عدم التسرع فى إصدار أحكام على هذه الظاهرة، بل تناولها بجدية واهتمام إذ إن التدريس للمقررات والبرامج يتم فى أغلبه عن طريق التعلم عن بعد، والذى يعترى بعضه شىء من الريبة والشك، كما أنه يركز على الجوانب الربحية، ومن جانب آخر لا يخضع هذا النظام للأطر والنظم الوطنية للتعليم العالى، فى الوقت الذى تعمل فيه الدول على ضبط التعليم فى جامعاتها.

ولهذه الأسباب، عملت اليونسكو على عقد منتدى دولى عن ضمان الجودة والاعتماد، والاعتراف بالمؤهلات فى التعليم العالى.

Global Forum on International Quality Assurance, Accreditation and the Recognition of Qualifications in Higher Education.

وعقد أول اجتماع لهذا المنتدى فى باريس، فى أكتوبر ٢٠٠٢م، وكان الهدف الأساسى منه مناقشة الأمور المتعلقة بالتعليم العالى وجودته ومؤهلاته، والاستماع إلى الآراء والأفكار فى مختلف دول العالم.

والسبب الثانى لاهتمام اليونسكو للتعليم العابر للقارات، هو إمكانية وضع أدوات أو معايير عالمية لمساعدة الطلاب ومؤسسات التعليم العالى والدول على اختيار الدورات والبرامج المناسبة، التى تقدم من خلال مصادر خارجية. وبمعنى آخر، محاولة وضع دليل لأفضل الممارسات يمكن الرجوع إليه عند الحاجة، ويكون مشابهًا للجهود، التى بذلت لوضع دليل عندما ظهر التعليم بالمراسلة Correspondence education فى عام ١٩٧٠م؛ ولذا تثار بعض التساؤلات حول مدى الحاجة إلى هذا

الدليل؟ ومدى الحاجة إلى وضع معايير للجودة والاعتماد والمؤهلات التى يمكن الاعتراف بها؟

هذه بعض الأسئلة المعقدة المرتبطة بعولمة التعليم العالى؛ إذ إن اعتماد البرامج الأكاديمية والدبلومات مازال يتم على مستوى الدول، وقد يكون الاستثناء الوحيد هو مستوى البكالوريا الدولية، وهى دبلوما بعد الثانوية وتعترف بها أغلب الجامعات فى دول العالم International Baccalaureate، وهى تدار وتضبط من خلال منظمة عالمية غير حكومية. واليونسكو تفخر بدورها فى المساهمة فى هذا المشروع من قبل ثلاثين عاما.

والسبب الثالث لاهتمام اليونسكو بالتعليم العابر للقارات يعود للدول النامية إذ إن هذه الدول تجاوبت مع هذه الظاهرة بطرق مختلفة. فالبعض منها نظر إلى هذا النوع من التعليم على أنه اعتداء على الهوية والاستقلالية الوطنية، بينما نظرت دول أخرى إليه على أنه مخرج جيد لمواجهة مشكلة الاستيعاب فى التعليم العالى، والذى يعود إلى قلة الموارد المادية.

وتحاول اليونسكو أن تساعد الدول التى تواجه مشكلة فى الاستيعاب، مع التأكيد ألا يكون ذلك سببا لتدفق الأموال وانتقالها من الدول الفقيرة إلى الدول الغنية. فمن الملاحظ أن الدول الغنية هى التى تملك البنية التحتية والأسس والبرامج، التى تمكنها من توصيل التعليم وتسويقه إلى الدول الأخرى بالطرق الحديثة. ولكن فى الجانب الآخر، يقدم نمط التعليم الافتراضى والتعليم الإلكترونى وغيره من الأنماط الحديثة حلولا للدول النامية، فى محاولتها لتوسيع الاستيعاب وفتح مجالات أرحب للتعليم العالى.

إن هذه الفكرة بسيطة وهى تكمن فى قيام المؤسسة التعليمية بإتاحة المواد التعليمية مجانية على الشبكة العالمية للمعلومات. وقد نبعت هذه الفكرة من معهد ماساشوستس للتكنولوجيا Massachusetts Institute of Technology (MIT)، وهذه خطوة رائدة لثلاثة أسباب، السبب الأول: أن المادة التعليمية التى يمكن للمؤسسة التعليمية وضعها على الشبكة ما هى الا جزء من عملية التدريس والتعليم،

ولذا تحتاج إلى دعم من خلال وجود مرشد يكون حلقة الوصل بين المادة العلمية والطالب، حيث يقوم المعلم أو المرشد بتوجيه الطالب وتقديم المشورة له، وتذليل الصعوبات التى قد واجهها، كما يعمل المعلم المرشد على متابعة تقدم الطالب فى الدراسة، وتقييمه وفق آليات متعمدة ومتعارف عليها.

وإذا توافرت للمعلمين مواد كافية وذات جودة عالية على الشبكة، فإن ذلك سوف يسهل عليهم المهمة، وسيكفيهم عناء توفير المادة العلمية المناسبة للطلاب؛ مما سيدفعهم إلى استثمار أوقاتهم فى مساعدة ودعم الطلبة.

أما السبب الثانى فيتعلق بإمكانة مراجعة المعلومات المعروضة على الشبكة وتطويرها باستمرار، كما يفسح المجال للمستفيدين لتبادل المواد التعليمية مجانيا وبحرية تامة.

والسبب الثالث إن إتاحة المواد التعليمية بشكل مفتوح سوف يشجع تحقيق الهدف الأساسى لليونسكو، وهو إعطاء فرص متساوية للتعليم للجميع، وحرية تدفق المعلومات وتبادلها.

خاتمة

فى الختام، نعود لطرح سؤال مهم، وهو: هل نحن منقادون إلى الاحتكار التجارى mercanlism، أم أننا نتحرك نحو التنمية المستدامة للبشرية، والتى تنظر للتعليم العالى على أنه حق للجميع؟

والإجابة هى أنه يمكن المساهمة فى وضع استراتيجية للتنمية المستدامة، للبشرية إذا التزمت الجامعات باعتبار المعلومات حق للجميع، وأسهمت فى إتاحة المواد التعليمية بالمجان على الشبكة العالمية للمعلومات.

وسوف يفسح ذلك المجال للجامعات فى العالم؛ وخاصة تلك الموجودة فى الدول النامية على تطور النظم التعليمية فيها، وتوسيع الاستيعاب، وتقليل كلفة التقييم العالى، وقد تبدو الفكرة وكأنها صعبة المنال، وطموحة إلى حد بعيد، ولكن الإرادة والتعاون يمكن تنفيذها والعمل بها، لأنها أساسا منسجمة مع التقليد الأكاديمى الداعى بمجانية وحرية التعليم العالى، والتوسع فى مجالاته.

الفصل الثانى

العولمة: منظور سياسى*

الكتابة عن العولمة ليس بالأمر الهين؛ إذ إن مصطلح العولمة لم يتم تفسيره حتى الآن، فالبعض ينظر للعولمة بأنها سبب كل الشر، ويعبرون عنها بنظرة سوداوية لما لها من سلبيات وتأثيرات على العالم، وعلى النقيض من ذلك، يعتبرها فريق آخر بأنها الدواء للعالم الجديد، وتدعو العولمة عموما على زيادة الاتكال المتبادلinterdependence، أو بمعنى آخر زيادة الاعتماد على التبادل بين الدول دون قيود.

ونتيجة للعولمة، يلاحظ زيادة فى التداخل والتبادل الاقتصادى على نحو غير مسبوق من قبل، فهناك طفرة فى التبادل التجارى وحركة المواد والبضائع بين الدول، وكذلك الحال بالنسبة لحركة الأموال من دولة لأخرى، كما أن ذلك عندى أمراً طبيعيّا بالنسبة لانتقال العمالة، وتسهيل حركة الناس والهجرة من مكان لآخر بحثا عن الفرص التى توفرها ظاهرة العولمة من خلال تواجد الشركات العابرة للقارات، ومما يتطلبه ذلك من توافر كوادر مؤهلة ومدربة تتناسب مع حاجات هذه الشركات. ولكن هذا التسهيل فى حركة البشر والشركات لم يكن دون مشكلات؛ إذ إن بعض الدول فى العالم لم تكن على استعداد على استقبال هذا التدفق من البشر والشركات الأجنبية إليها نظرا لاختلاف الأجناس والأديان. وهنا ظهر الصراع بين المحلى والكونى ومدى تقبل الأول للآخر، مع ما يجلبه من ثقافات وقيم وما يشكله فى تنافس مع الواقع الثقافى والاقتصادى للدول المضيفة. ولذا يتوجب علينا أن نكون واعين وحريصين فى استخدام مصطلح العولمة، فالوضع مازال فى مرحلة مخاض بين القبول والرفض، وهناك حالة من عدم الاستقرار على رأى حول العولمة حتى الآن، وتحت وطأة هذه الظروف لابد من توخى الحذر فى التعامل مع مقتضيات ومتطلبات العولمة وتحديد السياسة المناسبة للتعامل مع معطياتها.

* تأليف كريس و. بروكس Chris W. Brooks.

وفى الوقت نفسه، ينبغى التنبه إلى أن العولمة لمفهومها الواسع لم تعد خياراً، وإنما هى واقع وحقيقة فى الحياة، فهى أصبحت جزءاً نتعامل ونتعايش معه، وليس من السهولة بمكان التخلص منها، أو تجاهل التعامل معها.

وتبرز فى بعض دول العالم حركة مضادة للعولمة anti-globalization movement، ويحاول البعض التقليل من أهمية ذلك لارتباطه بالاختلاف على المصالح، حيث يتوجب هنا التمييز بين توجهين مهمين: الأول يضم أولئك الغاضبين من العولمة لتأثيرها على تقدم الدول النامية والفقيرة لعدم مقدرتها على المنافسة مما ينعكس عليها سلبًا، وترى هذه المجموعة أن هناك إجحافاً فى توزيع الثروات وتوسيعًا فى الهوة بين الدول القادرة والمتقدمة والدول الأخرى، التى تتوافر لديها المقدرة على المشاركة بفعالية فى العالم الجديد، الذى يتخذ من العولمة شعاراً لغزو أسواق الدول دون تحفظ أو قيود. أما التوجه الثانى فهو الذى يمكن أن يطلق عليه الحركة المضادة للحداثة anti - modernist movement، وهذه حركة لا يمكن الاتفاق معها كونها تتجاهل حقبة مضيئة ومهمة فى تاريخ العالم، فلو رجعنا قليلا إلى الماضى، لوجدنا مدى التقدم الذى قطعه العالم دولا وشعوبا خلال هذه الحقبة الزمنية، التى ينظر إليها البعض بأنها عمر ذهبى golden age من تاريخ العالم لما شهده من طفرة علمية ومعرفية.

وبالنظر إلى دول منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية (OECD)، نجد أن اتباعها لمنهج وقواعد الأسواق المفتوحة open markets قد استطاعت أن تحقق نتائج طيبة بعد فترة الحرب post - war period فى عدد من الأمور، منها: متوسط العمر، ومستوى التعليم، وتحسن مستوى المعيشة والاسكان، ومستوى الدخل عند الأفراد، وساعات العمل، ومستوى دخل الدول وتطورها فى مختلف المجالات. وهذا مثال على أن الفترة السابقة كانت فترة ازدهار ورقى وتقدم لكثير من الدول والمجتمعات التى تبنت مفاهيم جديدة تنسجم مع الحداثة، وتبنى فكرة السوق المفتوحة وحرية الحركة، ومع الإيمان بأن هذه الحقبة من تاريخ الإنسانية وما تبنيه من مفاهيم وأفكار قدلا تكون بالضرورة قادرة على الاستمرار والتواصل على الوتيرة نفسها وفى النمط نفسه الذى بدأت فيه، إلا أنها استطاعت تحقيق جوانب إيجابية، ولربما جاء الوقت

كى تجدد وتحدث فى أنماطها وأساليبها للتعامل مع مرحلة جديدة لها متطلبات مختلفة، تتوافق مع مقتضيات المرحلة الحالية وبالنظر إلى الدول المتقدمة، نجد أنها وصلت إلى نهاية دورة من التقدم، ومقبلة على مرحلة جديدة فى القرن الحادى والعشرين، وتتميز المرحلة الجديدة بنمو متزايد فى الاقتصاد الحديث المبنى على المعرفة، وأكثر من ذلك أن هذا القرن سيكون قرن دراسة الأحياء the century of biology وسيشهد تحولات كبيرة، لن تخلو من مشكلات ومعضلات عديدة ستحتاج إلى التقصى والدراسة.

يتبين من الحركة المضادة للعولمة أن ردة الفعل على التلاعب والتغيير فى الجينات genetic monipulation ، سواء كانت البشرية أو الزراعية لم يكن مرتبطا بأسباب علمية، وإنما لأمور تتعلق بالمنطق، وعدم توافقها مع مبررات منطقية أو لتعارضها مع الأفكار والمعتقدات التى يؤمن بها البشر، وعدم انسجام التغيير مع الطبيعة التى تعودوا عليها، ومن هنا يبرز أهمية دور الجامعات والأكاديميين العاملين فيها، فى محاولة إدارة نقاشات وحوارات منطقية بين العالم أو الدول الغنية التى لاتحتاج إلى الابتكار أو التجديد فى الجينات innovations in genetics وخصوصا فى الزراعة، وبين الدول النامية التى يتوقع أن تكون أكثر استفادة من الثورة الجينية لما تقدمه من طفرة علمية حديثة، وحلول لبعض مشكلات الدول النامية وخصوصا ما يتعلق بتطوير الجينات الزراعية وتطوير المحاصيل الزراعية. ولذا ينبغى المساهمة فى تلطيف المناخ السائد حاليا، والذى تحوم فيه الشكوك والريبة عند الحديث عن تطوير الجينات واستثمار تقنياتها الحديثة فى خدمة البشرية.

العولمة تتحدى قوانين اللعبة

تعتبر منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية (OECD) أن التحدى الرئيسى للعولمة هو إمكانية تأسيس بعض القوانين، والتى يمكن أن يطلق عليها «قوانين لعبة المال والاقتصاد الجديد»، وخصوصًا فى بعض الجوانب المتعلقة بالرشوة، والفساد، والاستبداد، والعلاقة بين القطاع العام والخاص، والتبادل التجارى. وهناك مشكلة قائمة تتعلق بالرشوة والفساد عند موظفى القطاع العام العاملين فى التجارة الخارجية، وهى مشكلة متجذرة وصعبة، ولكن لابد من إيجاد الحلول الملائمة

لمحاربتها وحلها. وتحاول منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية معالجة هذه القضية بخوض معركة طويلة المدى، بدأتها بوضع بعض البنود الخاصة بالشفافية والعدالة والوضوح فى التعامل مع عناصر المشكلة المذكورة آنفا، وتطبيق البنود ليس أمرا سهلا عندما يقتضى الأمر التعامل مع قضايا المال والتصدير والتصنيع وبعض المجالات التجارية، التى قد يصعب التحكم فيها لوجود أطراف عدة ينبغى التعامل معها، وتداخل مصالح كثيرة يصعب التكهن بها أو متابعتها.

وجانب آخر يتعلق بقواعد اللعبة وهو الهيمنة على الشركات، ويدعو ذلك إلى وضع معايير عالمية جديدة بهدف السيطرة والتحكم فى الشركات، وظهر ذلك جليًا فى بعض الممارسات فى الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا ومنها الممارسات الضريبية القاسية harmful tax practices والغش الضريبى Tax cheating وهذه ظاهرة خطيرة جداً، وهناك تبرز قوانين اللعبة الجديدة والتى ينبغى أن يكون عليها اتفاق عالمى لمواجهتها بالقانون والنظام، بطريقة تكفل الحق والمساواة بين جميع المواطنين عندما يتعلق الأمر بدفع الضرائب. وإذا لم تتخذ التدابير اللازمة لمعالجة هذا الأمر، فإن قدرة دخل الحكومات من الضرائب سوف تذوب وتتآكل مع مرور الوقت نظراً للممارسات السلبية، التى تؤثر على طريقة دفع واستغلال الضرائب المفروضة على البضائع والخدمات والشركات والأفراد؛ مما سينعكس سلبًا على الاقتصاد عموماً.

وأحد الجوانب المهمة التى تهتم بها منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية هى قضية الارهاب، وهناك قضايا أخرى لا تقل أهمية عن ذلك ومنها التعامل مع الجريمة المنظمة والمخدرات على المستوى العالمى، ولذا فإن بناء أنظمة وقوانين أو تطوير ما يسمى بالقانون المعتدل Soft law يعتبر أحد الأعمال المهمة لهذه المنظمة.

وبعد الانتهاء من وضع هذا القانون لربما يعرض على البرلمانات الوطنية فى الدول لمراجعته، وفى النهاية يكون بمثابة المرجعية الدولية، الذى يمكن تعميمه وتطبيقه على مختلف الجهات فى الدول، التى تنضوى تحت مظلة أسرة الأمم المتحدة United Nations Family.

وواحد من المحاور التى يتوجب إعطاؤها جل العناية والاهتمام من قبل منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية، هو دور التعليم، وما يمكن أن يلعبه من دور نظام العولمة والتنمية. وفى هذا الإطار نستذكر ماأكده الأمين العام للأمم المتحدة، كوفى عنان، فى الندوة العالمية للتنمية المستدامة World Summit on Sustainable Development والمنعقدة فى جوهانسبرج فى الفترة من ٢٦ أغسطس إلى ٤ سبتمبر من عام ٢٠٠٢م، والتى ركز فيها على القضايا المتعلقة بالتنمية المستدامة والتى حدد فيها الأولويات ومنها الماء والطاقة، والصحة والزراعة والتنوع البيئى، على اعتبار أنها من الأمور المهمة فى حياة الإنسان.

وقد بذلت المنظمات الدولية جهوداً لوضع رؤية كوفى عنان فى مضمون جدول أعمالها، إلا أن الجهود المبذولة فى هذا الإطار مازالت تحتاج إلى مزيد من العناية والاهتمام، كونها لم تتمكن من تحقيق المرامى والأهداف التى تمت المناشدة بها فى الندوة العالمية المذكورة. وتجد منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية العام للأمم المتحدة، وتضاف إليها أولوية سادسة وهى التعليم، باعتباره أحد ركائز التنمية المستدامة، ويبرز تبنى هذه المنظمة لهذا الدور على اعتبار أن الدول المنضوية تحتها تساهم بـ ٦٠٪ من المنتج العالمى، وتتحكم فى ٨٠٪ من المصادر الاقتصادية العالمية وتنتج ما يعادل ٩٥٪ من التكنولوجيا العالمية، وتساهم بـ ٩٥٪ من البحث العلمى، ويلعب التعليم العالى فى دول المنظمة دوراً بارزاً وإسهاماً واضحاً فى تطوير المجالات المذكورة. ولذا تجد نفسها أنها ملزمة فى المشاركة فى تحقيق تقدم فى الأولويات، التى حددها الأمين العام للأمم المتحدة.

ارتباط العولمة بالتنمية والتضامن

ينبغى على الدول النامية أن تضع قضايا التنمية على رأس أولوياتها، وأن تعطيها جل اهتمامها ودعمها، والملاحظ فى سياسات هذه الدول وجود كثير من التنظير والتقليل من التطبيق والعمل الفعلى، فما يذكر من سياسات لا يقابله إجراء فعلى على أرض الواقع، مما يشير إلى عدم التناغم بين التنظير والتطبيق. ومما يلاحظ أيضا عدم وجود تعاون حقيقى واهتمام جاد بالمساعدات الدولية المخصصة لقضايا التنمية، والشروط المتعلقة بالاستثمار الأجنبى.

والنسبة المخصصة والتى قدرها ٧ , ٠٪ من ناتج الدخل القومى للدول المتقدمة لاتفى بحاجات الدول النامية، ولذا لابد من السعى فى جلب الاستثمار الأجنبى لأهميته فى تدفق الأموال إلى الأسواق المحلية، وتقديم الخبرات والتكنولوجيا المتقدمة التى تغتر إليها الدول النامية. وهذا مجال لابد لهذه الدول أن تسعى إلى تحقيق تقدم فيه؛ كى تحظى بالاستفادة من ايجابياته.

وإضافة إلى النظر إلى تدفق رؤوس الأموال، تعتبر التجارة العالمية محوراً مهمّا؛ إذ إن الدول النامية عليها أن تفكر مليا فى فتح أسواقها للمنتجات الخارجية كما هو الحال عند الدول المتقدمة، وفى هذا الإطار، تعتبر الزراعة محوراً حساساً ومهما بالنسبة لمنظمة التجارة العالمية World Trade Organization والبنك الدولى World Bank، وإذ كانت هناك جدية لتحقيق العدالة والمساواة، فلابد للدول المتقدمة فى فتح أسواقها، للمنتجات الزراعية والبضائع الأخرى لتسهيل التبادل التجارى وإزالة العوائق أمام التجارة العالمية.

وقضية أخرى غاية فى الأهمية هى الفجوة فى المعرفة العلمية Scientific Knowledge بين الدول النامية والمتقدمة، والقضايا المتعلقة بالطاقة والاحتباس الحرارى والتلوث البيئى إذ إن هناك قرارات حاسمة لابد من اتخاذها، كما أن المناقشات الدولية الجادة حول ضرورة ايجاد بدائل للطاقة تعتبر قضية محورية أيضا، على اعتبار أن البدائل المقترحة مثل الهيدروجين والطاقة النووية تحتاج إلى وقت طويل للاستفادة منها قد يمتد إلى خمسين أو ستين سنة قادمة ولربما أكثر من ذلك، وهناك الآن فجوة ظاهرة فى توفير الطاقة اللازمة، حيث يوجد بليونان من البشر حول العالم لا تتوافر لديهم الطاقة الكهربائية، وتوفير طاقة كافية لخدمة البشرية دون إحداث تأثير على الكرة الأرضية يحتاج إلى تفكيك جدى ودراسات علمية مستفيضة، لابد وأن يساهم فيها الأكاديميون فى مؤسسات التعليم العالى الذين يعول عليهم مشاركة جادة وفاعلة فى هذا الجانب.

ولابد من لفت أنظار جميع اللاعبين الرئيسيين إلى هذه القضية، وإعطائها كل الاهتمام من كل الأطراف المعنية؛ تحقيقا لتضافر الجهود والتعاون الجاد فى التعامل مع المشكلة بصورة جدية وواقعية، وفى هذا الإطار ينبغى مشاركة المجتمع المدنى،

ولايكون ذلك بالحوار والمناقشة فقط، وإنما تثقيف العامة بمثل هذه القضايا حتى يكون لديهم الوعى الكافى بها.

وعوداً على ما ذكر سابقا حول الهدف السادس الذى حدده كوفى عنان وهو التعليم، تعتبر منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية (OECD) أن التعليم مهم للغاية ولذا ضمنته ليكون الهدف السادس من بين أهدافها الأساسية، وأعطته أهمية وعناية خاصة، كما اهتمت بالتعلم مدى الحياة lifelong learning لأهميته ودوره فى التكيف مع مقتضيات العصر وتغيراته المستمرة. وفى هذا المنطلق تؤمن المنظمة بدور الجامعات فى هذا الجانب، وكذلك فى جانب بناء المعرفة ونقلها.

الجامعات كوسيط Mediator

تلعب الجامعات دوراً محوريًا فى التنمية الاقتصادية والاجتماعية لما تمثله من مركز اشعاع للعلم والمعرفة، إلا أن جيلز بريتون يقلل من أهمية الجامعات ودورها المؤثر فى المرحلة القادمة؛ نظراً لما توفره التكنولوجيا من تحديث فى أساليب وأنماط التعليم العالى، ولذا يعتقد أن المكان الجامعى لم يعد بتلك الأهمية التى كان يشغلها فى فترة سابقة، وعلى النقيض من ذلك، ترى منظمة التعاون الاقتصادى والتطوير أن الدور الاجتماعى للجامعات فى العالم، الذى يشهد تغيرات مستمرة، أصبح أمرا مهمًا، وترى بأن الجامعات ليست ذلك المكان الذى يضم الصفوة والنخبة كما كان ينظر إليها سابقا، بل عليها أن تقوم بدورها الريادى، وواجباتها أن تلعب دور الوسيط بين الدولة والمجتمع المدنى.

ومع ذلك لابد أن تحافظ الجامعات على مكانتها وتميزها حيث تنظر الدول إليها على أنها أحد محركات العولمة motors of globalization، وبمعنى آخر أن الجامعة وما تقدمه من مخرجات تساهم فى رفع العائد الاقتصادى فى التعليم. ومن هنا لاينبغى تكليف الجامعات فوق طاقتها من خلال التوقعات الكبيرة، ولا يجب النظر للتعليم العالى كما حدث فى الخمسينيات وبداية الستينيات على أنه يمثل المدينة الفاضلة، والمثل الاجتماعى الأعلى؛ إذ إن نمط التفكير فى تلك الحقبة كان ينظر للجامعة على أنها المكان والجهة، التى بإمكانها أن تكون المدينة الفاضلة المثالية

للمجتمع الجديد، وأن كل المشكلات التى يواجهها المجتمع يمكن حلها فى هذه المدينة الفاضلة، من خلال التوسع فى التعليم، بزيادة الإنفاق على التعليم من الناتج القومى الإجمالى، والذى كان مكلفًا للغاية.

إن هذه النظرة ينبغى الوقوف عندها بعناية، فلا أحد ينكر دور التعليم كأحد العوامل المهمة والمؤثرة فى النمو الاقتصادى، وأنه مؤثر ومحرك أساسى فى العولمة، ولكن الأهم من ذلك هو مقدرة التعليم العالى على تزويد المجتمع والأفراد، وفى كل المستويات بالقدرات اللازمة التى تؤهلهم ليكونوا مؤهلين ومشاركين فاعلين فى النقد الواعى البناء. وترجع أهمية ذلك الدور للتعليم العالى إلى كون أن الأمور فى المجتمعات تصير إلى مزيد التعقيد، والتعامل مع القضايا الجديدة والظواهر الحديثة داخل هذه المجتمعات يتوسع يومًا بعد الآخر مما ينذر بمزيد من التغيرات. وعلينا أن نملك القدرة والفهم لاستيعاب القضايا الجديدة والتعامل معها. إن هذا التحول لاشك أنه سوف يؤثر على طلبة الجامعات وعلى المجتمع بصفة عامة، مما يستدعى العمل على توعية المجتمع بأهمية التعليم، وما يمثله التعلم مدى الحياة lifelong learning من دور أساسى فى التكيف مع المتغيرات الجديدة، التى تظهر نتيجة للعولمة.

الفصل الثالث

بناء مجتمعات المعرفة:

التحديات الجديدة للتعليم العالى*

إن التحولات التى يمر بها الاقتصاد والتوجهات الجديدة التى تكتسح العالم اليوم تؤثر على نظام التعليم العالى شكلا ومضمونا، ولذا فإن هذا النظام لم يعد بمعزل عن تأثيرات العولمة وما تحمله من مفاهيم جديدة ومعارف هائلة ومتنوعة، وثورة كبيرة فى المعلومات والاتصالات، وأصبح هذا المدى المعرفى الضخم العامل الأساسى للمنافسة الاقتصادية العالمية والعمود الرئيسى، الذى ترتكز عليه الدول فى خوض غمار السباق الكونى للحاق بركب التقدم والريادة. وقد أسهمت التكنولوجيا الحديثة للحاسبات، والبرامج والمعدات المتعلقة بها، إضافة إلى تكنولوجيا الاتصالات والفضائيات فى إزالة عوائق الزمان والمكان، فلم يعد هذان العاملان عائقا أمام البشر مع التقدم الذى يشهده العالم اليوم. وأصبح تبادل المعلومات والوصول إليها أسهل من أى زمان مضى، ويتمكن الأفراد الآن من الولوج إلى المعرفة فى أى مكان كان وفى غضون ثوان بسيطة؛ فرسائل الاتصال الجديدة تجوب الأفراد فى رحلات علمية ومعرفية فى فترات قصيرة وهم قاعدون فى أماكنهم.

ورغم الحسنات التى قد جلبتها التكنولوجيا، إلا أن الخوف من التغيير يظل عامل تهديد لبعض المؤسسات، وعند النظر إلى الجانب الإيجابى، نجد أن دور التعليم العالى فى بناء اقتصاد المعرفة، والتأثير فى تنوير المجتمع بالمدينة والديموقراطية أصبح أكثر تأثيرا وأسهل بفضل ما توافر فى مؤسسات التعليم العالى من وسائل وتكنولوجيا حديثة ومتطورة، أسهمت فى إحداث نقلة نوعية فى دور التعليم العالى. إن التعليم العالى يلعب دورا أساسيا فى بناء القدرات البشرية التى يعتمد عليها فى إنتاج المعرفة واستخدامها Knowledge production and utilization، وفى تطوير

* تأليف جميل سالمى Jamil Salmi.

المهارات والمعارف الفردية التى تكتسب من خلال الممارسات، والتعلم مدى الحياة lifelong learning.

وأحد الجوانب الايجابية التى أثرت فى مجال التعليم العالى، هو ظهور أنواع جديدة من المؤسسات new types of instituhons، وأنماط جديدة للمنافسة، مما جعل المؤسسات التعليمية التقليدية تغير فى أساليب وأنماط التعليم مستفيدة من الإمكانات، التى تقدمها تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الجديدةnew infomation and communication technologies ولكن الجانب السلبى الذى تحمله هذه التكنولوجيا والتحولات التى أحدثتها تتركز حول خطورة تنامى الفجوة الرقمية digital divide بين الدول والشعوب.

ومع ظهور الإمكانات والفرص الجديدة، مازالت الأنظمة التعليمية تعانى فى الدول النامية من مواجهة مصاعب كثيرة، تتعلق بالتطورات الحديثة والمقدرة على مجاراتها واستغلالها بالطرق الصحيحة والاستفادة منها فى الارتقاء بالمستويات التعليمية. وبقيت المشكلات التى تعانى منها هذه الدول قائمة رغم توافر التسهيلات والتقنيات الحديثة، من المشكلات الرئيسية التى بقيت عالقة، على سبيل المثال المقدرة التى توسع فى استيعاب الطلبة فى مؤسسات التعليم العالى، وتحقيق تكافؤ الفرص للمتقدمين، ومواءمة التعليم مع متطلبات المجتمع، والممارسات الإدارية الصعبة والمقدرة على ضبط الجودة والحفاظ عليها. وهذه أمثلة من تحديات أخرى مازال عديد من الأنظمة التعليمية غير قادر على حلها، رغم ما يوفره عصر المعرفة من بدائل وخيارات.

أغراض واستنتاجات التقرير

عمل البنك الدولى على دعم الجهود الداعية إلى تطوير التعليم فى عدد من الدول، إلا أن هناك فكرة بأن البنك الدولى لم يكن متجاوبًا بشكل كاف مع متطلبات ورغبات زبائن clients التعليم العالى؛ خاصة فى الدول الأكثر فقراً، وبمعنى آخر أن قطاع التعليم العالى لم يحظ بالعناية الكافية التى تتناسب مع أهميته فى حركة التطوير الاجتماعى والاقتصادى. والنظرة السائدة عن البنك الدولى أنه يدعم التعليم

الأساسى، وغالبا ما يكون ذلك على حساب الإنفاق الموجه للتعليم العالى، ومن الملاحظات الموجهة للبنك دعوته لزيادة الإنفاق على التعليم الأساسى، والتوسع فى دور القطاع الخاص فى التعليم، وتراجعه عن دعم الدول ذات الدخل المنخفض-low income countries فى الاستثمار فى تنمية الموارد البشرية فى المستويات العليا. وبناء على هذه الملاحظات، ونتيجة للتغيرات السريعة rapid changes التى أحدثتها العولمة، والمشكلات القائمة فى التعليم التقليدى، فإنه على البنك الدولى، أن يغير من سياساته تجاه التعليم العالى، وإعطائه اهتماما يتناسب مع دوره الريادى وأهميته فى حركة التغيير والتطوير.

ويصف هذا التقرير الدور الذى يقوم به التعليم العالى فى بناء القدرات التى تسهم فى المشاركة فى اقتصاد عالمى مبنى المعرفة، كما يدرس التقرير الخيارات التى يمكن الأخذ بها فى التعليم العالى لتعزيز دوره فى النمو الاقتصادىeconomic growth وتقليل الفقرreduce poverty. ويتطرق التقرير إلى الأسئلة الآتية: ما أهمية التعليم العالى فى التنمية الاقتصادية والاجتماعية؟، كيف يمكن للبنك الدولى والهيئات الأخرى المعنية بالتنمية والتطوير المساعدة فى هذا الإطار؟.

ويقدم التقرير الجهود المستمرة للبنك الدولى فى المجال البحثى والتحليل للأوضاع القائمة المتعلقة باقتصاديات المعرفة والتطور العلمى والتكنولوجى. ومن خلال هذه المعلومات والبيانات، يوضح التقرير كيف يمكن للدول أن تكيف نظام التعليم العالى وزيادة مشاركته فى مواجهة التحديات، وإسهامه بفعالية فى دفع حركة التغيير والتطوير، بما يتلاءم مع مقتضيات المرحلة ومتطلبات قوى السوق المحلية والعالمية internal and internationel market forces، كما يسرد التقرير المبررات الداعية إلى ضرورة استمرار دعم الدولة للتعليم العالى، ودورها فى دعم النمو الاقتصادى المبنى على المعرفة، وأخيرا، يقدم التقرير مراجعة للدور الذى يقوم به البنك الدولى فى دعم التعليم العالى، ويختم ذلك بعدد من التوصيات حول الدور المستقبلى للبنك الدولى.

ويعتبر هذا التقرير توسعًا للمواضيع الواردة فى الوثيقة الأولى للبنك الدولى حول التعليم العالى، والتى أطلق عليها: التعليم العالى: دروس فى الخبرة Higher

Education: the lessons of experience، ويركز بشكل أساسى على عدد من التوجهات الجديدة، ومنها:

- ظهور دور المعرفة كمحرك أساسى للتنمية الاقتصادية
- ظهور مزودين جدد للتعليم العالى العابر للحدود.
- تغير أنماط وأساليب تقديم التعليم العالى نتيجة لثورة المعلومات والاتصالات.
- بروز تأثير قوى السوق فى التعليم العالى، من خلال وجود سوق عالمية منافسة للقوى البشرية المؤهلة تأهيلا عاليا.
- زيادة الطلب من الدول على البنك الدولى للحصول على الدعم المالى؛ لتطوير التعليم العالى.
- إدراك الحاجة إلى وجود توازن ونظرة واسعة نحو التعليم من خلال النظر للتعليم العالى ومشاركته فى بناء القدرات البشرية من جانب، ودوره الإنسانى والاجتماعى فى الرقى بالمجتمعات فى مختلف المجالات.

وباختصار، تركز الوثيقة على توجيه الانظار إلى الآتى:

- إن التقدم الاجتماعى والاقتصادى يتم إنجازه بشكل أساسى، من خلال الحصول على المعرفة وتطبيقها.
- ضرورة التعليم العالى فى حركة التطوير والإبداع وتطبيق المعرفة، وكذلك فى بناء القدرات الفنية والمهنية.
- تعتبر الدول النامية والتى فى المرحلة الانتقالية فى خطر، كونها أصبحت مهمشة فى عالم التنافس الاقتصادى؛ لأن نظام التعليم العالى فيها غير قادر على إعداد الكوادر المؤهلة القادرة على المشاركة فى إنتاج واستخدام المعرفة.
- تتحمل الدول المسؤولية لوضع الأطر الضرورية التى تساعد على تشجيع مؤسسات التعليم العالى لتقوم بدورها، وتكون أكثر قدرة على التجديد والإبداع، وأكثر استجابة للتنافس العالمى فى اقتصاد المعرفة وتغيير متطلبات السوق فى حاجاته من القوى البشرية المؤهلة تأهيلاً عاليًا.

- يمكن لمجموعة البنك الدولى مساعدة الدول للحصول على الخبرات الدولية والموارد، التى تحتاجها هذه الدول؛ لتحسين كفاءة وفعالية نظام التعليم العالى.
- سياسة التعليم العالى فى إطار استراتيجية البنك الدولى للتنمية.

تشير هذه الدراسة إلى ضرورة دعم برامج التعليم العالى للمساهمة فى تنفيذ الإطار الاستراتيجى العام والأهداف التى يرنو إليها البنك الدولى، كما هو موضح فى الآتى:

تقليل الفقر من خلال النمو الاقتصادى

يؤثر التعليم العالى بشكل مباشر على الإنتاجية الوطنية، التى تحدد المستويات المعيشية ومقدرة الدولة على المنافسة فى الاقتصاد العالمى، وتقوم مؤسسات التعليم العالى بدعم المعرفة ودفع حركة الاقتصاد، وتقليل الفقر من خلال:

- تأهيل وتدريب الكفاءات القادرة على التكيف مع احتياجات سوق العمل، ويتضمن ذلك إعداد كوادر على مستوى عال من الكفاءة مثل العلماء، والمهنيين، والفنيين والمعلمين والقادة فى المجال الحكومى، والخدمة المدنية والأعمال الخاصة.
- تكوين معارف جديدة.
- بناء القدرات المتمكنة من الوصول إلى المعرفة الكونية، وتطويعها لملاءمة البيئة المحلية.

ومؤسسات التعليم العالى فريدة فى مقدرتها على المزج بين الثلاث المكونات المذكورة، وهى كلها مهمة لضمان تحول مستديم ونمو متكامل فى الاقتصاد، وينطبق ذلك بصفة خاصة على الدول ذات الدخل المنخفض، والمؤسسات الضعيفة، ومحددية رأس المال البشرى القادر على تسيير دفة الأمور بالشكل السليم.

تقليل الفقر من خلال إعادة توزيع المسؤوليات وإعطاء الصلاحيات

إحدى مميزات التعليم العالى دعمه لفكرة توزيع المسؤوليات وإعطاء الصلاحيات، وذلك من الأمور التى تم التأكيد عليها فى تقرير التنمية العالمية World Development Report ٢٠٠٢/ ٢٠٠١، وسوف يسهم توسيع الاستيعاب

فى التعليم العالى فى إيجاد فرص عمل ودخل أفضل للطلبة من الأسر المحتاجة؛ مما يعنى تقليل الفجوة فى المجتمع وتحقيق العدالة بين أفراده.

كما أن العادات والقيم والاتجاهات والأخلاق وكذلك المعارف التى يغرسها التعليم العالى فى الطلاب سوف تعمل بلا شك فى صقل شخصية الطالب وإعداده ليكون مواطنًا صالحًا ومسلحًا بالقيم الاجتماعية الضرورية، التى تساهم فى بناء مجتمع مدنى واع ومتماسك، ومدرك للقيم الاجتماعية والثقافية.

تحقيق غايات الألفية للتنمية

هناك شك فى مقدرة الدول النامية فى تحقيق تقدم لإنجاز وتحقيق غايات الأمم المتحدة الألفية للتنمية United Nations Millennium Development Goals فى مجالات التعليم؛ خصوصا ما يتعلق بالاستيعاب الكامل للطلبة فى التعليم الابتدائى، وإزالة التفرقة بين الجنسين فى مراحل التعليم العام، ووجود نظام فعال للتعليم العالى؛ اذ إن التعليم العالى يمكنه التأثير بشكل مباشر على النظام التعليمى بأكمله من خلال إعداد المعلمين وقادة المدارس، والمساهمة فى تصميم مناهج المدارس والبحث العلمى، كما أن تحديد معايير للقبول فى مؤسسات التعليم يضمن تطبيق أساليب متقدمة فى التدريس ومناهج قيمة فى مستوى المرحلة الثانوية، وما ينطبق من تأثير للتعليم العالى على النظام التعليمى، ينطبق أيضا على التعليم فى مجال الطب من حيث أعداد الأطباء والممرضين ومدراء المستشفيات؛ لتحقيق غايات الأمم المتحدة الألفية للتنمية فى ميدان الصحة الأساسية basic health.

الدولة والتعليم العالى

تشير الدراسات والبحوث المتعلقة بتأثير المعرفة على حركة التنمية والتطوير إلى وجود أربعة عوامل فاعلة فى عملية التغيير، شملت: الحوافز المقدمة للاستثمار، البنية التحتية للتكنولوجيا والاتصالات، المنظومة الوطنية للابتكار، وجودة الموارد البشرية. ويسهم التعليم العالى بدور كبير فى الابتكار وإعداد الموارد البشرية المؤهلة تأهيلا عاليا، ولذا تربط الحكومات استمرارية دعمها للتعليم العالى فى ثلاثة أمور مهمة، هى: المشاركة الخارجية، وقضايا المساواة، والدور الداعم للنظام التعليمى.

المشاركة الخارجية

يساعد الاستثمار فى التعليم العالى فى تحقيق فوائد عظيمة من المشاركات الخارجية، والتى تعتبر أمراً ضرورياً للاقتصاد المبنى على المعرفة - Knowledge driven economic والتنمية الاجتماعية Social development. ويتوقع من التعليم العالى أن يكون له دور فاعل فى المشاركة فى المجتمع ودفع حركة الاقتصاد والتنمية.

وتقود الاختراعات التكنولوجية ونتائج البحوث العلمية إلى رفع الانتاجية higher productivity فى المجتمع، وتحمل الجامعات زمام المبادرة ولعب الدور الرئيسى فى البحث العلمى، باعتباره إحدى المهام المنوطة بها بجانب التدريس وخدمة المجتمع. وتحقق الدول تقدماً فى القطاعات المختلفة مثل الزراعة والصحة والبيئة بناء على ما تطبقه من نتائج بحثية تسهم فى الارتقاء بالقطاعات التنموية المتعددة. ومن جانب آخر تسهم الجامعات فى توفير الكفاءات والعمالة المؤهلة والمدربة على استخدام التقنيات الحديثة، التى بدورها تقوم بدور فاعل فى الاستغلال الأمثل للابتكارات والنظم الحديثة وتطبيقها فى مجال العمل، فمن هنا يتبين أن التعليم العالى يقدم المعرفة، التى تكون عادة فى شكل ابتكارات وأفكار علمية أتت نتيجة للبحوث والدراسات، ويقدم فى الجانب الآخر الكوادر القادرة على التعامل والتكيف مع المعطيات العلمية الحديثة وتطويعها لخدمة بيئة العمل والمجتمع.

إن التعليم العالى يسهم فى بناء الشعوب، وتقريب الترابط الاجتماعى، وزرع الثقة فى موسسات المجتمع، كما يعمل على بث الوعى بالديموقراطية وفتح المجال للحوار، وتقدير التنوع والاختلاف فى الجنس والعرق والدين والمكانة الاجتماعية. وتؤمن المجتمعات الديموقراطية المتقدمة بما تقدمه نتائج البحوث والدراسات، التى تقدمها مؤسسات التعليم العالى، والتى تقدر أهميتها ودورها فى تغيير المجتمع وتطويره.

المساواة

تقف الإجراءات الصعبة والنظم التى يعمل من خلالها الأسواق الرأسمالية حجر عثرة أمام الحصول على قروض كافية لسد تكاليف التدريس فى التعليم العالى، ولذا

يحرم عـدد كبـير من ذوى الحالات الاقـتصاديـة الصعبـة من حصولـهم على فرص التـعليم العالى. ورغم وجـود أكثـر من ستين دولة يوجـد بها نظام قـروض للطلاب Student loan programme، يظل عدد الفئـات القادرة على الاستفـادة والاقتراض من صناديق قروض الطلاب محدودة، كما أن هذه القـروض ليست متاحة بالضرورة لجميع الطلاب المحتاجين للمـساعدة المالية، وفى بعض الدول لاتغطى هذه الصناديق سوى ١٠٪ من مجمـوع عدد الطلاب؛ مما يعنى وجود شريحة كبيـرة غير قادرة على تحصيل التمويل اللازم لتغطيـة تكلفة الدراسة، وتتمكن بعض الدول الغنية من تقديم القروض بنسـبة تتـجاوز ١٠٪ من مجـموع عدد الطلاب، ومنهـا على سبيل المثال: أستـراليا، وكندا، والسـويد، والمملكة المتحـدة، والولايات المتحـدة الأمريكيـة. وثمة جانب آخـر يتعلق بصناديق قـروض الطلاب، هو أن بعض الدول لا تقدمـها لجـميع التخصصات والبرامج، وإنما تكون مخصصة لبعضها فقط، وفقًا للخطط والتوجهات التى ترسمها تلك الدولة.

دعم المستويات الأخرى لنظام التعليم

يقوم التعليم العـالى بدور فاعل فى دعم التعليم الأساسى والثـانوى، وعند تحقيق كفـاءة عالـية فى التـعليم العالى، يمكن تقـليل الأعبـاء المادية على التعليم الأسـاسى والثانوى، وكـذا فإن تطوير التعليم الـعالى يعتبـر ضروريًا لضمـان تقدم مسـتدام فى التعلـيم الأساسى، ومن القـضايا المهمـة التى يؤثر فيـها التـعليم العالى على التـعليم الأساسى إما سلبا أو إيجابا، هو مسـاهمته فى إعداد وتدريب المعلمين وبناء القدرات الذاتية لـلكفاءات الإدارية للمـؤسسات التـعليمـية، والمسـاهمة فى تصمـيم المناهج، والبحوث المتعلقة بالتدريس والتـعليم، والتحليل الاقتصادى والإدارى للتعليم، ولذا فإن نوعية مـخرجات التعليم العالى، ومـساهمة الكوادر الموجودة فيه قـد تكون سببًا فى تعـثر مسـيرة تطوير التـعليم الأساسـى، إذا لم تكن مؤهلة بالطريقـة التى تواكب المعطيـات الجديدة فى الـتطوير، وإذا كانت مـسـاهمة التـعليم العـالى دون المستـوى المطلوب.

ويتطلب الأمـر وجود خطة شـاملة لتطوير النظام التـعليـمى، بطريقة تضـمن كل المستـويات، وتحقق التـوازن فى توزيع الموارد المالية علـى التعليم العـالى والأساسى؛

تأكيدا على أن الدول تستثمر مبالغ كافية فى التعليم العالى، وتعطى عناية كافية لتحقيق غايات وأهداف الألفية الجديدة للتنمية. وعند النظر إلى الفوائد العامة التى يحققها التعليم العالى، ينبغى الالتفات إلى الجهود المشتركة والمملوكة لبعضها فى التعليم العالى والمراحل التى تسبقه، وكذلك العلاقة بين مرحلتى التعليم الجامعى وما بعد الجامعى، فالتعليم كله مراحل مترابطة وحلقة متصلة، وأى خلل قد يحصل فى إحدى هذه المراحل يؤثر على الأخرى. ولذا فإن الدعم المقدم للتعليم يجب أن يصرف بشكل متوازن بين المراحل والبرامج المختلفة على حد يضمن فعالية أداء هذا النظام، وهو مطلب مهم.. إلا أن الصعوبة تكمن فى قياس مدى تحقيق التوازن المطلوب بين هذه المراحل والتخصصات.

تحديد المستويات المناسبة للاستثمار

تواجه معظم الدول صعوبة فى تمويل التعليم، إلا أن هذه الدول تجد نفسها ملزمة بالمساهمة فى التمويل، حيث إن ضعف الاستثمار فى التعليم بصفة عامة والتعليم العالى بصفة خاصة من شأنه أن يضعف موقف الدول فى المقدرة على المنافسة الإقليمية والدولية فى الاقتصاد العالمى، ويؤدى كذلك إلى توسيع الهوة الاقتصادية والاجتماعية، وانخفاض المستوى المعيشى والصحى، واختلاف التوازن الاجتماعى. إن التنمية المستدامة والتطوير الاقتصادية لا يمكن إنجازه والمحافظة عليه إلا من خلال وجود نظام للتعليم العالى يساعد على الإبداع والابتكار.

ويتطلب تطوير نظام شامل للتعليم تخصيص موارد مالية كافية للإيفاء بمتطلبات التغيير، وعليه ينبغى وضع محددات وأولويات للصرف لتحقيق التوازن فى توزيع الموازنات، وتخصيص مبالغ كافة لمستويات التعليم المختلفة وفق التنظيم الإدارى للتعليم فى كل دولة. ووفقًا لخبرات الدول المتقدمة التى ركزت على الاهتمام بالتعليم لدعم النمو الاقتصادى والاجتماعى، يتبين أنها تخصص ما بين ٤٪- ٦٪ من الناتج المحلى الإجمالى للتعليم، وتخصص للتعليم العالى ما نسبته ١٥ - ٢٠٪ من الإنفاق العام، ويعطى ذلك دلالة على مدى اهتمام هذه الدول بالنظام التعليمى وإدراكها لأهميته فى دفع حركة التنمية والارتقاء بمكانة المجتمع، وتقدم الدول والشعوب.

تغير دور الدولة

نظراً لتراجع دور الدول فى التحكم وتمويل التعليم العالى، تسعى هذه الدول إلى الابتعاد عن الأساليب التقليدية فى تطوير وتحديث منظومة التعليم العالى. ولذا فهى تشجع التغير من خلال الدعم وتذليل الصعوبات، التى قد تواجهها مؤسسات التعليم العالى، وكذلك من خلال إيجاد إطار عمل واضح يمكن الدولة من لعب دور المنظم والمشرف على التعليم العالى، وتوفير الحوافز المالية والتسهيلات الملائمة لتمكين الجامعات والكليات الخاصة للقيام بمهامها وأداء رسالتها التعليمية، والمساهمة فى رفد التنمية بالكوادر المؤهلة والمدربة.

وينبغى على الدول الاستفادة من الفرص والميزات التى تقدمها ثورة المعلومات والاتصالات واقتصاد المعرفة فى وضع الخطط والسياسات لتطوير نظام التعليم العالى ليكون أكثر فعالية وتأثيراً ومساهمة فى إعداد القوى البشرية القادرة على الإبداع، والأخذ بزمام المبادرة فى عملية التطوير والتجديد. وعلى الرغم من صعوبة تحديد إطار مناسب لجميع الدول، إلا أن هناك قواسم مشتركة يمكن أن تكون عامة لهذه الدول. وأهم ما فى ذلك وجود رؤية محددة وواضحة المعالم وبعيدة المدى للنهوض بالتعليم العالى. ويجب أن تشجع الدول سهولة تحرك الطلبة وانتقالهم بين الدول، ومن مؤسسة تعليمية إلى أخرى، من خلال وجود شفافية وآليات فى النظام التعليمى، تساعد الاعتراف بالمؤهلات ومعادلتها والحصول على القروض الطلابية، واطار واضح للرسوم وحساب ومعادلة درجات الطلبة، وكذلك تشجيع التعليم مدى الحياة. وفتح الآفاق أمام الطلبة للإبداع والابتكار، ودعم القطاع الخاص للمشاركة فى تقديم التعليم العالى المتميز بالشفافية والجودة العالية.

إن إتاحة الفرصة أمام القطاع الخاص فى توسيع المشاركة فى التعليم العالى لابد أن يلازمها إيجاد متطلبات وشروط واضحة تضمن تقديم تعليم جيد، مع مراعاة إتاحة المجال لالتحاق الطلبة، وتذليل الصعوبات التى قد تحول دون التحاقهم بالدراسة. ويعتبر وجود نظام لضمان الجودة والحفاظ عليها فى التعليم العالى أحد أهم الجوانب التى ينبغى التركيز عليها والاهتمام بها. ولذا لابد من وجود لوائح

ونظم، وجهات معنية بتقييم المؤسسات التعليمية ومتابعتها، وكذلك وجود وكالة أو مجلس يعنى باعتماد هذه المؤسسات.

اعتمد أغلب مؤسسات التعليم العالى فى كثير من الدول على التمويل الحكومى، واعتباره مصدرا رئيساً لتحمل تكاليف هذه المؤسسات. ومع زيادة الطلب على التعليم العالى، وارتفاع التكاليف وقلة المصادر المتاحة لدى بعض الدول، أصبح من الصعوبة عليها تحمل تكاليف التعليم بشكل كامل، دون إيجاد مصادر أخرى تساهم فى التمويل. وبناء على ذلك، فقد سعت بعض الدول إلى إيجاد مصادر لدعم التعليم العالى لتخفيف الأعباء عليها؛ مما يعنى إدخال نظم ومعايير جديدة للتمويل لم تكن مألوفة فى مؤسسات التعليم العالى، ولا فى المجتمع. ومن الإجراءات التى اتبعتها بعض الدول للحصول على مصادر إضافية لتمويل التعليم العالى مشاركة الطلبة فى التكاليف، وتشجيع التبرعات والهبات، واستثمار بعض المرافق الخاصة بالمؤسسات التعليمية، وتقديم الحوافز للقطاع الخاص للمشاركة فى فتح الجامعات والكليات بهدف تخفيف العبء على الحكومات، وتقليل الضغط على مؤسسات التعليم العالى الحكومية.

دعم البنك الدولى للتعليم العالى

كان دعم البنك الدولى للتعليم العالى خلال السبعينيات والثمانينيات متواضعاً، وكان يقدم فى أضيق الحدود لإنشاء برامج جديدة، أو لتحسين معايير الجودة للأنشطة التدريسية والبحثية، وساهم هذا الدعم فى تبنى مشاريع أكاديمية واعدة، إلا أنها عادة لا تكتب لها الاستمرارية مع مرور الوقت.

ولم يقدم البنك خلال تلك الفترة دعمًا طويل الأجل للتعليم العالى، إلا فى حالات نادرة.

ونظرا لأن دعم البنك الدولى للتعليم العالى لم يسهم فى تحقيق التطوير المنشود لهذا القطاع، فقد تم فى عام ١٩٩٢م تقييم المشاريع التى دعمها البنك، ونتيجة لذلك انتقدت المشاريع المدعومة كونها لم تقدم تغيراً ملموسًا وفاعلاً للتعليم العالى، واتضح من هذا التقيم ثلاثة دروس مهمة:

• الدعم الشامل للتطوير أكثر فعالية من الدعم المقدم على شكل وجبات مجزئة

تبنى فكرة برامج التطوير الموسعة والشاملة المبنية على خطط واستراتيجيات واضحة يعتبر خيارا أفضل للنهوض بالتعليم العالى، حيث إن هذه الخطط تكون مدروسة بعناية، وطويلة الأجل، كما أنها تتضمن محاور عديدة قد يكون من ضمنها التمويل، والتوسع فى التعليم العالى الخاص، والجودة، والإدارة، وغيرها من القضايا المهمة، التى من شأنها الارتقاء بمستوى التعليم العالى. وتبنى مشاريع ذات نظرة شمولية تحتاج إلى دعم أوسع، ومواقف جادة من الحكومات، وآليات عمل واضحة وملزمة.

وعند تبنى مثل هذه المشاريع، لا يعنى أيضا أن كل جوانب التطوير تكون مرة واحدة، وفى عملية واحدة، بل لابد أن ينظر إلى الإمكانيات والتحديات، وعليه يوضع مشروع التطوير فى مراحل زمنية محددة وفقًا للمعطيات والقدرات المتاحة، وبما يضمن استمرارية ونجاح مشروع التطوير، ولربما ينظم ذلك فى سلسلة من المراحل والعمليات كما تم فى عدد من الدول مثل: الصين، وأندونيسيا، وكوريا، وتونس.

• مراعاة الجوانب السياسية والاقتصادية فى عملية التطوير

يبدو أنه وحتى بداية التسعينيات أن اهتماما ضئيلا وعناية بسيطة وجهت تجاه العوامل السياسية والاقتصادية عند النظر فى تطوير التعليم العالى. وكانت النظرة حقيقة فى هذا الجانب، وتقوم على افتراض أن كل ما يتطلبه الأمر هو الوصول إلى عقد اتفاقية مع المسؤولين من متخذى القرار فى الدولة، وأن ذلك يكفى للمضى قدمًا فى عملية التطوير، إلا أن التجارب أثبتت أن ذلك لا يكون كافيًا، وفى كثير من الدول، تقف مجموعات معارضة لفكرة التغيير والتطوير، وترفض لبرامج المقترحة لتطوير التعليم مما يشكل حرجًا وضغطًا على الحكومات. وعلى النقيض من ذلك، يتبين أنه عندما يقوم متخذو القرار بنشر الوعى فى المجتمع لضرورة التغيير وتوضيح الدواعى الرامية إلى ذلك، فإن الأمور تكون أسهل لأنها تولد قناعات لدى الناس، وتكون مبنية على مناقشات ومشاورات فتكون المواقف المجتمعية إيجابية، والأفكار أكثر قبولاً عند الناس، مما يساعد فى تطبيق مشاريع التطوير.

• العناية بتقديم الحوافز للحث على التغيير

يجب ألا تقدم مشاريع التطوير وكأنها أمور ملزمة للدول أو الشعوب، بل ينبغى تقديمها على أنها دعم للمشاركة فى إحداث تغيير إيجابى فى النظام التعليمى، كما يجب أن يلازم ذلك تقديم حوافز على شكل برامج مصاحبة لتكون مثيرة للاهتمام، وجديرة بالتقدير، من الطرف الآخر. وللبنك الدولى تجربة إيجابية فى هذا الإطار من خلال اتباع سياسات التمويل المبنى على المنافسة، وإدارة نظم المعلومات، حيث اتضح أن مؤسسات التعليم العالى تتنافس فى الحصول على هذه الحوافز، وتشجعها على تحسين أدائها، ووسيلة ناجحة للتغيير والتحديث، ويتبين ذلك من المشاريع المقدمة فى بعض الدول، مثل: الأرجنتين، تشيلى، ومصر، وغينيا، وأندونيسيا.

توجيهات للدعم المستقبلى للبنك

يعتبر الاستثمار فى التعليم العالى معلمًا مهمًا فى استراتيجيات التطوير التى تركز على بناء المجتمعات الديموقراطية، والاقتصاد المبنى على المعرفة. ويمكن للبنك الدولى أن يلعب دورًا محوريًا فى تسهيل الحوار السياسى، والمشاركة فى تقديم المعلومات، والدعم المادى للبرامج الإصلاحية فى التعليم العالى.

تسهيل المحادثات السياسية والمشاركة فى تقديم المعلومات

تواجه مقترحات التطوير غالبًا بالمقاومة والرفض؛ لأنها قد تتعارض مع بعض الممارسات السائدة، وتؤثر على مصالح بعض المجموعات ذات النفوذ السياسى والمالى، ومن هنا ينبغى معالجة ذلك بطرق دبلوماسية، تساعد على الوصول إلى هذه المجموعات ومحاورتها بأهمية ودواعى التطوير ومجالاته وإيجابياته، ويمكن للبنك الدولى بالمساعدة فى تسهيل هذه المهمة، من خلال توفير البيانات والمعلومات الداعمة للتغيير، وفتح مجال الحوار مع المعنيين والمستفيدين، ووضع الأهداف والخطط العامة، إضافة إلى المشاركة فى بعض الفعاليات المتعلقة بالتطوير؛ بهدف الوصول إلى اتفاق عام على أهمية إجراء التطوير، وتوضيح أهميته للفرد والمجتمع. وللوصول إلى الإقناع والاتفاق المنشود، يمكن للبنك الدولى أن يبرز خبراته وتجاربه الناجحة فى بعض الدول، التى ساهمت فى تحديث وإنجاز برامج لتطوير التعليم

العالى. إن قيام البنك ومشاركته فى إدارة الحوار الداخلى له أهمية كبيرة فى وضع رؤية بعيدة المدى، وبناء ملامح وأطر التغيير وفقًا للقناعات الوطنية، مما يكون له الأثر البالغ فى إعداد وبناء خطط استراتيجية لتطوير نظام التعليم العالى.

وترجع أهمية مشاركة البنك فى ادارة الحوار فى الدول المستفيدة من الدعم إلى عاملين مهمين: يتعلق العامل الأول بوجود خبرة تراكمية واسعة عبر العالم يمكن تقديمها كنماذج حية للمستفيدين والمؤثرين على اتخاذ القرار، ويتعلق الثانى بإمكانية ربط عملية التطوير فى التعليم العالى، بالتطوير الشامل للاقتصاد. وبذا يمكن للبنك تبنى طريقة شمولية للتطوير، تربط بين مختلف القطاعات فى الدولة الواحدة متضمنًا ذلك التعليم العالى.

دعم التطوير من خلال البرامج والمشاريع

يقدم البنك الدولى دعمًا للخطط المدروسة والجادة التى تسعى لتطوير التعليم العالى، ويعطى أولوية للبرامج والمشاريع ذات الأثر الإيجابى فى التجديد، ويتمثل ذلك فى الآتى:

- التوسع فى تنويع مؤسسات التعليم العالى (المؤسسات الخاصة، والمؤسسات غير الجامعية) بغرض توسيع دائرة الدعم المالى، وتأسيس إطار للتعليم مدى الحياة، وضمان وجود خيارات أكثر للقيود ومسارات متعددة للتخصصات ومستويات التخرج.
- بناء القدرات الذاتية وتقوية البحث العلمى والتكنولوجى فى حقول معرفية منتقاة، ومرتبطة مع أولويات الدولة التى تخدم خططها التنموية.
- تحسين المواءمة والجودة فى التعليم العالى.
- إيجاد آليات للمساواة فى الحصول على الفرص التعليمية، من خلال البعثات والقروض الطلابية والمساعدات المالية؛ لتوسيع فرص الالتحاق بالتعليم العالى للمحتاجين وذوى الحالات الصعبة.
- إنشاء نظام مالى مرن وقابل للاستدامة والاستمرارية.

- تقوية القدرات الإدارية من خلال التدريب، وإدخال نظام إدارى للمعلومات؛ بهدف تطوير الكادر الإدارى، وتطوير آليات للمتابعة والمساءلة تضمن فعالية الأداء وحسن الاستخدام للموارد المتاحة.

- تعزيز دور تكنولوجيا المعلومات ووسائل الاتصال لتقليل الفجوة الرقمية. وتجدر الإشادة هنا بجهود البنك الدولى ومبادراته فى هذا الجانب، والمتمثلة فى الجامعة الافتراضية الأفريقية، وتطوير شبكات التعلم، وإيجاد روابط التعلم العالمية.

وتشير خبرات البنك الدولى إلى أن الدعم المقدم للدول المستفيدة يفترض أن يراعى الآتى:

- مراعاة الظروف الخاصة بالدولة.

- مراعاة الخطط الاستراتيجية لوطنية وخطط المؤسسات التعليمية.

- التركيز على الاستقلالية والإدارة الذاتية والمساءلة.

- التركيز على بناء القدرات الذاتية للمؤسسات التعليمية، والاستفادة من خبرات دول المنطقة فى المجال نفسه.

- مراعاة وضع إطار زمنى متسلسل ومنسجم مع طبيعة وظروف الدولة ومؤسساتها التعليمية.

- مراعاة الجوانب السياسية ذات الطابع المحلى، والتى تؤثر على التعليم العالى.

إن مراعاة الجوانب المذكورة والتركيز عليها يعتبر جانبًا مهمًا لإنجاح جهود البنك الدولى لتطوير نظام التعليم، فلكل دولة ظروفها الخاصة التى ينبغى الوقوف عندها ودراستها بعناية تامة، ومن العوامل المؤثرة: المستوى الاقتصادى، والموقف السياسى، وحجم الدولة وكثافتها، والاستقرار السياسى، ومستوى الدخل للدولة والأفراد وهذه عوامل متداخلة ومؤثرة فى أى عملية للتطوير، ولا يمكن إغفالها أو تجاهلها إذا ما أريد النجاح للمشاريع والبرامج التى يقدمها البنك الدولى. وإضافة إلى ذلك، لابد من وجود التزام من الدولة الراغبة فى الحصول على الدعم، ويتمثل ذلك فى الإحساس بوجود حاجة ماسة للتطوير، ووجود رغبة أكيدة والتزام بالتطوير، وبمعنى

آخر أن تكون لدى الدولة موقف ثابت نحو أهمية التطوير ووضوح فى العمل على تبنى فكرة التطوير والمضى فيها قدما.

وفى الدول التى تكون فيها الحاجة ضرورية للتطوير، فلابد من ربط الدعم ببعض الضوابط، ومنها:

- برنامج للقروض قابل للتكيف والتعديل وخصوصا فى الدول، التى لديها خطة استراتيجية واضحة المعالم، وتتميز بالاستقرار السياسى.
- إمكانة توسيع ميزانية الدعم المالى ليشمل كل النظام التعليمى وليس التعليم العالى الأولوية، ولتأكيد الحصول على التزام واضح من متخذى القرار والمؤثرين فيه لدعم خطة التطوير المقترحة.
- توفير القروض للدعم الفنى، عندما تكون الدولة راغبة فى إجراء التطوير المطلوب فى التعليم العالى، ولكنها لا تستطيع إيفاء جميع الشروط الموضوعة من البنك الدولى. وقد يساهم ذلك فى بناء قاعدة جيدة للتفاهم، وإيجاد قناعات لدى المجموعات المؤثرة فى المجتمع مما يؤدى فى النهاية إلى إجماع وطنى بضرورة التطوير، ويكون ذلك بمثابة التجربة المبدئية على نطاق ضيق، ومن ثم يتوسع ليشمل قطاع التعليم العالى أو القطاع التعليمى بأكمله.
- التوسع فى الحصول على الدعم والضمانات المالية فى الجهات والشركات الدولية، ويمكن فى هذه الحالة اللجوء إلى نظام القروض فى البنك الدولى، والمعروف باسم قروض البنك الدولى لإعادة البناء والتنمية Internationel Bank For Reconstruction and Development loans ويقدم هذا النوع من القروض من البنك المذكور لدعم التعليم العالى الخاص، وفى الدول التى يتوافر فيها نظام للحوافز والمتابعة لتشجيع القطاع الخاص للاستثمار فى هذا الجانب، وتخصص القروض للنهوض بجودة المؤسسة التعليمية والحصول على الاعتماد، ودعم آليات القروض الطلابية.

ويتبين أن أغلب الخيارات التى طرحها تناسب الدول ذات الدخل المتوسط، وعند تقديم الدعم للدول، يميز البنك الدولى بين ثلاث فئات من الدول، هى: الدول فى

طور التحول transition countries والدول ذات الدخل المنخفض low - income courntries، والدول الصغيرة small countries، ومثل هذه الدول تعمل فى ظروف استثنائية، وتحتاج إلى اهتمام أكبر، وإلى تحديد أولوياتها بعناية فائقة.

- انتهجت الدول التى فى طور التحول والتى من ضمنها دول أوربا الشرقية، وبعض الدول الآسيوية مسارات جيدة لتطوير التعليم العالى فيها، وتضمن ذلك: مرونة فى المناهج، تصميم برامج دورات قصيرة، إيجاد وتبنى إطار للمراقبة والتنظيم، إنشاء نظام للتمويل يشجع مؤسسات التعليم للاستجابة لمتطلبات السوق التى تركز على التنوع والجودة فى المخرجات. وإضافة إلى ذلك، عملت هذه الدول إلى إيجاد آليات لدعم الطلبة الراغبين فى مواصلة دراستهم الجامعية، والعمل على تمهين العمل الإدارى ورفع مستوى القدرات الإدارية. إلا أن ذلك كله يرتبط بأهمية زيادة الاستثمار فى التعليم العالى لبناء القدرات المبدع فى الجوانب الأكاديمية والإدارية، ولتوسيع قاعدة البرامج المقدمة، ولتقديم برامج جديدة تستجيب وتنسجم مع التخصصات الحديثة المطلوبة فى سوق العمل.

- هناك ثلاث أولويات للدول ذات الدخل المنخفض لتطوير التعليم العالى، وتشمل الآتى:

١- بناء القدرات الإدارية، وتطوير التعليم الأساسى والثانوى، وتوفير التدريب الملائم لأعضاء الهيئة التدريسية والمدراء.

٢- التوسع فى تخريج المهنيين والفنيين المؤهلين، من خلال إيجاد شراكة بين الحكومة والقطاع الخاص فى تحمل التكاليف، ويمكن أن يكون ذلك فى مؤسسات تدريبية متخصصة وغير جامعية.

٣- الاستثمار فى مجالات تدريبية وبحثية متقدمة فى حقول معرفية مختارة، تكون الدولة فى حاجة ماسة إليها، وضرورية لتحقيق النمو والتقدم.

وفى الدول التى تسعى إلى خفض معدل الفقر فيها، ينبغى أن يكون التركيز على إيجاد معايير لاستغلال الموارد واستثمارها لضمان تحقيق التوازن فى دعم قطاع التعليم وتطويره، وإيجاد مشاركة فاعلة للتعليم العالى والعمل ببرنامج التعليم

للجميع، فضلاً عن التركيز على مؤسسات إعداد وتدريب المعلمين، ورفع كفاءة التعليم العالى للمساهمة فى تطوير القطاعات الأخرى مثل الزراعة، والصحة، والبيئة وغيرها، ورفع مساهمة التعليم العالى فى الجهود المبذولة لتنويع مصادر الدخل.

- ولمواجهة احتياجات التعليم العالى فى الدول الصغيرة، هناك مجموعة من الأولويات ينبغى الاهتمام بها، ومن بينها:

١- إيجاد شركات فى الإطار الإقليمى والدول المجاورة لإنشاء شبكة لربط الجامعات.

٢- تركيز مؤسسات التعليم العالى على توفير القوى البشرية الوطنية ذات المهارات والقدرات العالية، مع زيادة استيعاب فى التعليم العالى.

٣- إيجاد شراكة وارتباط بين الحكومات الوطنية وموسسات التعليم العالى الخارجية.

إطار عمل للتعاون الدولى

نتيجة للعولمة والمؤسسات التعليمية العابرة للقارات، ظهرت قضايا مهمة أثرت على التعليم العالى فى كل الدول، ولكن ذلك خارج عن سيطرة الحكومات الوطنية، وظاهرة كونية غزت أغلب دول العالم حتى الآن، ولذا يواجه النظام التعليمى عديداً من التحديات، وأحد هذه التحديات هجرة العقول «رأس المال البشرى» الذى أدى إلى وجود نقص فى الكوادر البشرية المحلية المؤهلة فى مجالات وتخصصات مهمة مرتبطة بالتنمية، ومن ضمن التحديات غياب وجود أطر لضمان الجودة والاعتماد، وغياب التشريعات التى تحكم عمل الجامعات والمؤسسات الأكاديمية الأجنبية. إضافة إلى غياب اللوائح المنظمة للتعليم عن بعد وغيرها من الأنماط الحديثة فى التعليم، ووجود عقبات للوصول والاستفادة من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

ويعمل البنك الدولى مع شركائه فى المجتمع الدولى لتطوير إطار عمل يشجع على تحقيق الاستفادة الكونية العامة من التعليم العالى فى المستقبل، من خلال النظر إلى عدد من القضايا والأمور المتعلقة بالتعليم العالى. والتى تتضمن ما يأتى:

* هجرة الأدمغة: يمكن النظر إلى العمل ببعض المعايير للتعامل مع هذه القضية ومنها:

- زيادة الاعتماد على تقديم البرامج الأكاديمية والمؤهلات المشتركة.
- تخصيص بعض المبالغ المتبرع بها للبعثات لتوفير المعدات والأجهزة والمواد، التى يحتاجها العلماء، وجزء آخر من المبالغ لتبادل المعلومات والخبرات العلمية.
- تفضيل الانبعاث إلى مؤسسات معروفة بجودتها العالية فى الدول النامية، والتى لديها فائض فى المهارات والكفارات البشرية مثل الهند.
- إيجاد بيئة ملائمة للعمل للباحثين والمتخصصين الوطنيين.

• إطار لضمان الجودة وفق المستويات العالمية

إضافة إلى الدعم المقدم لمشاريع اعتماد المؤسسات فى بعض الدول، يمكن للبنك الدولى المساهمة فى إعداد إطار لضمان الجودة والمؤهلات العلمية وفق المستويات العالمية، بالتشاور مع بعض المتبرعين والجمعيات المهنية المتخصصة، ومن خلال التسهيلات المقدمة من البنك، وتصنيف المبادرات المتعلقة بهذا الشأن إلى نوعين رئيسيين:

الأول: تقديم المساندة المالية والفنية لمجموعات من الدول الراغبة فى إنشاء نظام لضمان الجودة على مستوى المنطقة الإقليمية، إضافة إلى إيجاد مكتب أو مجلس وطنى للغرض نفسه، **والثانى**: تقديم الدعم للحصول على المساعدة لضمان الجودة والاعتماد من الوكالات الدولية المتخصصة فى هذا المجال.

• المعوقات التجارية

يعمل البنك الدولى على المستوى الدولى والمحلى لمساعدة الطلبة من عدم الانزلاق أو الالتحاق فى مؤسسات أكاديمية ضعيفة أو غير معترف بها. والتأكد من أن الآليات الموضوعة لا تعيق دخول المستثمرين فى التعليم العالى إلى السوق المحلية، ويمكن تحديد وتطبيق بعض المعايير لتقييم المستثمرين الأجانب فى التعليم

العالى وخاصة تلك المؤسسات التى لم تحصل بعد على الاعتماد النهائى من جهات دولية معترف بها، ومنها:

- توفير الحد الأدنى من البنية التحتية والأجهزة والموظفين.
- توفير بيانات دقيقة وشفافة عن السياسات، والرسالة، والبرامج، وأساليب التقييم والتغذية الراجعة، وغيرها من الأمور المتعلقة بالنواحى الأكاديمية، إضافة إلى توضيح قنوات تقديم الشكاوى والاستئناف.
- إيجاد شراكة فى بناء القدرات بين المزود الأجنبى والمؤسسات المحلية.
- ضمان تقديم برامج أكاديمية على المستوى نفسه والجودة نفسها إلى تقدم فى البلد الأم.

• حقوق الملكية الفكرية

يعرف البنك الدولى خدماته فى مجال حقوق الملكية الفكرية، من خلال قيامه بدور الوسيط لإيجاد صيغ للشراكة والتعاون بين الشركات المصنعة والجامعات لتسهيل الحصول على الدعم المناسب لبعض المنتجات، التى تحتاجها المؤسسات التعليمية، ويمكن للبنك الدولى أيضًا فتح قنوات للتعاون مع بعض المؤسسات، ومثال ذلك الحصول على مساندة معهد ماساشوستس للتكنولوجيا the Massachusetts Institute of Technology لتقديم مقرراته مجانًا على الشبكة العالمية للإنترنت، والاتفاقية التى أعلن عنها مؤخراً مع ستة ناشرين للمجلات الطبية، لإتاحتها بالمجان فى أكثر من ٦٠٠ مؤسسة علمية فى ستين دولة فقيرة.

تقليل الفجوة الرقمية

يعتبر تقليل الفجوة الرقمية بين الدول أحد الالتزامات الاستراتيجية للبنك الدولى؛ حيث يعمل البنك على محاولة تقليل الفجوة الرقمية بين الدول المتقدمة والدول النامية، من خلال دعم الاستثمار فى البنية التحتية للتكنولوجيا المعلومات والاتصالات فى التعليم العالى فى الدول النامية والفقيرة، ومنطلق البنك فى هذا الشأن من خلال مبادرة الألفية للعلوم .The Millennium Science Initiative.

وخلاصة القول، أن البنك الدولى يبذل جهـوداً مكثفة لدعم قطاع التعليم العالى، وتشجـيع النهوض والارتقـاء به فى الدول المحتـاجة؛ إذ إن البنك يرى أن تقـوية بناء قدرات التعليم العالى، والنهـوض بمؤسساته للمشاركة بشكل أفضل فى المجتمعات والدول سوف يسهم فى تقليل الفقر فى هـذه الدول؛ إذ إن التعليم له تأثيرات إيجابية فى الجوانب الاقتصادية عـلى المدى البعيد، ويسـهم فى تحسين المستويات الاجـتماعية والاقتصادية للأفراد والمجتمعات.